

المقاربات النظرية المفسرة لنشأة وتطور المقاولات العرقية وتطبيقاتها على مقاولات بني مزاب نموذجاً  
the theatrical approaches explaining the genesis and development of ethnic entrepreneurship –  
M'Zab community as case study-

بن عيشة باديس<sup>2</sup>

دادي حمو إبراهيم<sup>1\*</sup>

<sup>1</sup> كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

<sup>2</sup> كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2019/09/16؛ تاريخ القبول: 2019/09/29 تاريخ النشر: 2020/06/25

**ملخص:** تنطلق الدراسة من مفهوم المقاولات العرقية الذي شهد اهتماماً متزايداً منذ السبعينيات، وذلك للدور المتنامي الذي صارت تلعبه بعض المجموعات العرقية في اقتصاديات العديد من الدول، حيث قمنا بالتعرض إلى مختلف المقاربات النظرية التي تسعى لتفسير المقاولات العرقية وتحديد العوامل المحفزة على نشأتها وتطورها. وتتضمن هذه الدراسة إسقاط هذه المقاربات النظرية على نموذج فعلي يتمثل في مقاولات بني مزاب كأفراد ينتمون لمجموعة عرقية تميز بخصوصياتها الاثنية والثقافية، ولقد قمنا بتوظيف المنهج التاريخي معتمدين أساساً على الدراسات السابقة والوثائق الأرشيفية، معتبرين أن مقاولات الحاضر هي نتيجة وتراكم تاريخي لمقاولات الماضي، كما قمنا بتوظيف مقاربة نوعية بلجونا إلى تقنية المقابلات مع 15 مقاولاً من بني مزاب بهدف استخلاص العوامل التي تشجع الأفراد في نسق هذه المجموعة على الممارسة المقاولاتية. توصلنا من خلال نتائج دراستنا إلى أن نشأة المقاولات عند بني مزاب كان نتيجة مجموعة عوامل دفع سلبية، وتطورها يرجع أساساً إلى عوامل سحب إيجابية، كما أن للسمات الثقافية والرأس مال الاجتماعي عند بني مزاب دور هام في تعزيز الممارسة المقاولاتية في نسق هذا المجموعة.

**الكلمات المفتاحية:** مقاولات عرقية – مقاولات اجتماعية – رأس المال العرقي – رأس المال الاجتماعي – بني مزاب

تصنيف JEL: A13, F18, J15, J61

**Abstract:** This study starts from the idea that ethnic entrepreneurship which has been emerged and developed since the early seventies when some ethnic groups start to have an important role in several economies across the world, especially in the US.

This research tries to list the different approaches that explain the genesis and the development of ethnic entrepreneurship by looking at factors encouraging and stimulating this type of entrepreneurship. The added value of this research appears in the application of these different approaches to examines a case study of the M'zab society that shares ethnic and cultural values. Furthermore, the research builds on historical methodology. We also performed a survey as a qualitative approach based on a pool of 15 M'zab entrepreneurs to extract the different perspectives that encourage individuals to embark in their entrepreneurship journey.

We conclude -based on our findings- that the emergence of entrepreneurship for the M'zab community was a result of negative factors that developed into positive reinforcement under the framework of cultural characteristics and social capital.

**Keywords:** Entrepreneurship - Ethnic entrepreneurship - Social capital - Ethnic capital - M'zab society.

**JEL Classification Codes:** A13, F18, J15, J61

<sup>1</sup> Corresponding author, e-mail: [daddi.ibra@gmail.com](mailto:daddi.ibra@gmail.com)

## تهيد:

تعتبر عملية إنشاء المؤسسة منذ عقود من الزمن ظاهرة تميز العديد من المجموعات العرقية التي ترغب في فرض نفسها وتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المستقبلية، ونظرا للقيمة المضافة والمساهمة في النمو الاقتصادي الذي صارت هذه المجموعات العرقية تقدمه في اقتصاديات العديد من الدول، أصبح هذا النوع من المقالوة يشكل حقل دراسة جديد في المجال الأكاديمي، أين عرف اهتماما متزايدا منذ سنوات السبعينات من القرن الماضي، ويسجل التيار الانجلو ساكسوني حضوره بقوة في هذا السياق، ويرجع ذلك أساسا لخصوصية تركيبة السكان في و.م.أ. والتي تعتبر خليطا ومزيجا من تجمعات المهاجرين والمجموعات العرقية القادمة من مختلف أنحاء العالم. تركز المقاربات التي تنطلق إلى المقالوة العرقية على أهمية "البعد العرقي" كمنطلق تتولد عنه ممارسات وخصائص وسمات ثقافية تميز كل مجموعة عرقية، حيث تعمل كمحفزات وبواعث على الممارسة المقاولاتية في نسق هذه المجموعات.

وتعتبر الجزائر بقطرها الجغرافي الشاسع من البلدان التي تزخر بالتنوع الثقافي الذي يظهر جليا في تنوع اللهجات والعادات والتقاليد بين منطقة وأخرى من ربوع هذا الوطن، أين يشكل بني مزاب جزءا من هذا الثراء بخصوصياته الثقافية والدينية والعرقية، ويشكل حضور بني مزاب في ميدان ممارسة التجارة بمدن التل أمرا متجذرا في تاريخ الجزائر من فترة زمنية بعيدة، حيث استطاعت هذه المجموعة العرقية الصغيرة أن تسجل حضورها في المشهد الاقتصادي للجزائر في مختلف فتراته وتوجد لنفسها تقليدا مقاولاتيا توارثته الأجيال عبر مختلف الحقب.

تحاول دراستنا هذه الإجابة على إشكالية نشأة وتطور المقالوة العرقية والظروف الممهدة والمشجعة على ذلك بصفة عامة، كما تسعى إلى إسقاط هذه المقاربات النظرية على نموذج مقالوة بني مزاب معتمدين في ذلك على منظور تاريخي، يركز أساسا على الوثائق الأرشيفية والكتابات السابقة للباحثين في مجال علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وكذلك عبر سلسلة مقابلات مع مقاولين من بني مزاب محاولين استنتاج العوامل التي تسهم وتحفز الأفراد في نسق هذه المجموعة على تبني المسار المقاولاتي كخيار مهني.

## I. 1- مفهوم المقالوة العرقية

سنحاول من خلال هذا الجزء التطرق لأهم الاسهامات الفكرية التي سعت إلى شرح ظاهرة المقالوة العرقية وذلك عبر استعراض جملة من التعريفات المختلفة لها، وكذلك المقاربات النظرية التي تبحث في فهم العوامل المساعدة المحفزة على إنشاء المؤسسة من طرف أفراد ينتمون إلى مجموعات عرقية محددة في المجتمعات المستقبلية، حيث يعتبر العامل العرقي في سياق عملية الإنشاء عاملا مساعدا ومسهلا، وفي الأخير سنشير إلى نموذجين نظريين حاولا نمذجة ظاهرة المقالوة العرقية وحصر مختلف أبعادها.

يعرف Waldinger, Aldrich et Ward, 1990 المقالوة العرقية على أنها تلك التي تتوفر على مجموعة من الروابط والتفاعلات المنتظمة بين مجموعة من الأفراد الذي يتشاركون نفس الأصل والذين عرفوا تجربة هجرة مشتركة.

بينما يعتبر Logan, Alba et McNulty, 1994 مقالوة ما بأنها عرقية استفادة هذه الأخيرة من مزاي ناتجة عن انتماءها إلى مجموعة عرقية.

ويصف Light, 1994 المقالوة العرقية بأنها تلك المتكونة من عمال وأرباب عمل من نفس المجموعة العرقية إضافة إلى أعضاء آخرين غير أجراء من العائلة.

ويضيف Spenner et Bean, 1999 بأن الاقتصاد العرقي بالإضافة إلى ضمه أفرادا فاعلين في مؤسسات عرقية، وجود زبائن وخزان من اليد العاملة المحتملة التي تنتمي إلى نفس المجموعة العرقية، حيث أن وجود وتركز هذه المكونات في سياق مجموعة ما تضمن استمرارية مؤسساتها العرقية.

ويحصر Light et Gold, 2000 المؤسسة العرقية في تلك التي يكون أفرادها ينتمون ويتشاركون نفس المجموعة العرقية.

ويطلق Strüder, 2003 مصطلح الاقتصاد العرقي لوصف المؤسسات التي تنتمي إلى نفس المجموع العرقية، بدون اعتبار أن جميع أفرادها المكونين لها ينتمون إلى نفس المجموعة العرقية.

ويعرف Menzies, Brenner et Filion, 2003 المقاولين الذين ينتمون إلى أقليات عرقية كملاك مؤسسات يعتبرون أنفسهم أو يتم اعتبارهم من طرف الآخرين ينتمون إلى مجموعة عرقية محددة على أساس انتماء جغرافي أو ديني.

وأخيرا يعرف Zhou, 2004 المقاولين من مجموعات عرقية على أنهم ملاك ومسيري لمشاريعهم المقاولاتية، وأن انتماءهم لمجموعة هو نتيجة أصل ثقافي مشترك موروث، وينظر إليهم على أساس أنهم من مجموعة عرقية من طرف الأفراد المحيطين بهم من خارج المجموعة، وبالخصوص إذا كانوا مندجين في بنيات اجتماعية خاصة والتي فيها تداول مجموعة من السلوكيات والعلاقات الاجتماعية والمعاملات الاقتصادية.

ومن خلال ما سبق من التعاريف، فإننا بدورنا نقترح التعريف التالي للمقاولة العرقية:

"نعتبر مقاولة ما بأنها عرقية على أساس انتماء المقاتل إلى مجموعة عرقية محددة، وحفاظه على علاقات وروابط وتفاعلات منتظمة مع أفراد تلك المجموعة في إطار نشاط مشروع، وحصوله على مزايا متعددة (معلومات، تمويل، يد عاملة، فرص أعمال...) ناتجة أساسا وبصفة حصريّة عن انتماءه لتلك المجموعة العرقية".

## I. 2- المقاربات المفسرة للمقاولة العرقية :

تسعى الأبحاث والدراسات المتعلقة بالمقاولة العرقية إلى فهم ظاهرة إنشاء المؤسسة من طرف مقاولين ينتمون إلى مجموعات عرقية مهاجرة في الدول المستقبلية، حيث تبحث هذه الدراسات عن العوامل المحفزة لهذه المجموعات بانتهاج مسار مقاولاتي والتي تعتمد أساسا على البعد العرقي في سلوكها، ومن خلال اطلاعنا وبحثنا خلصنا إلى اقتراح أربع مقاربات والتي سنقوم بإسقاطها في جزء لاحق من هذه الدراسة على مقاولة بني مزاب مما يعطينا صورة أوضح لظاهرة المقاولة العرقية.

### أولاً: مقارنة عوامل الدفع: Approche des facteurs de push

تطرق العديد من الباحثين إلى الدوافع التي تحكم المقاولة العرقية وعددوا في ذلك أسبابا كثيرة تعمل على تحفيزها، حيث نجد من الباحثين على غرار Glazer et Moynihan, 1963 من يعتبر أن المقاولة العرقية هي استراتيجية تلجأ إليها المجموعة العرقية لمواجهة التمييز الذي يحكم سوق العمل في المجتمع المستقبل، وفي نفس السياق يشير Roy, 1998 "أن المقاولة العرقية هي ردة فعل تنتج عن الإقصاء والتهميش المفروض في المجتمع المستقبل، حيث تبحث المجموعة العرقية التي تمثل الأقلية عن طريقة تتحرر من خلالها عن التمييز الذي تفرضه عليها الأغلبية وذلك من خلال النجاح في الميدان الاقتصادي. وبالتالي فإن المقاربة السابقة تنظر إلى المقاولة العرقية كنتيجة لسياق اجتماعي وجغرافي يتميز بغياب بدائل متاحة وبطالة وتمييز وتهميش مما لا يدع خيار للمقاتل العرقي إلا بإنشاء مؤسسته وتوفير منصب عمل لنفسه، مما يجعل تبني المسار المقاولاتي وفق هذه المقاربة لا ينتج عن إرادة وتخطيط من المقاتل وإنما خيارا تفرضه الظروف وبمليه الواقع، وهي ما عبر عنها Fayolle et al, 2003 بعوامل الدفع السلبية (des facteurs de Push) وعبر عنها Ibrahim et Galt, 2003 بالدوافع الخارجية السلبية (Motifs extrinsèques et négatifs).

### ثانياً: مقارنة عوامل السحب: Approche des facteurs de Pull

وفي المقابل يذهب بعض الباحثين إلى اعتبار أن المقاولة العرقية تنتج أساسا من تواجد محفزات إيجابية تعتبر عوامل سحب (Facteurs de Pull) تعمل على تحفيز الممارسة المقاولاتية في المؤسسة المستقبلية، ومن أمثلة ذلك تواجد ما يسمى "السوق محمي، والذي يضم حاجات المجموعة العرقية المختلفة عن حاجات المجتمع المستقبل، نظرا لاعتبارات دينية أو ثقافية (مثال: سوق لحوم الحلال بالنسبة للمسلمين في أوروبا)، مما يفسح المجال للمقاولين من المجموعة باستغلال هذه الفرص وتحويلها إلى مشاريع مقاولاتية شرط أن تتمتع تلك المجموعة العرقية بقدره شرائية مما يسمح للمشروع بالاستمرار والعيش، و يعرف Paré, 2000 المقاتل العرقي وفق هذه المقاربة بأنه ذلك الذي يسعى لخدمة زبائن ينتمي غالبيتهم إلى مجموعته العرقية، ويقوم بتوظيف عمال من نفس مجموعته، كما يفضل التعامل مع موردين ينتمون أيضا إلى نفس مجموعته، ويقوم بتسيير مؤسسة تنشط في مجال التجارة التجزئة أو الخدمات".

### ثالثاً: مقارنة السمات الثقافية: Approche des traits culturels

وضمن مقارنة أخرى في سياق تفسير محفزات المقاولة العرقية، لاحظنا أن هناك من الباحثين من يرجعها أساسا إلى الخصائص الثقافية والاجتماعية للمجموعة العرقية، حيث يعتبر العديد من الباحثين على Evans, 1889 أن النزعة المقاولاتية لا تظهر بنفس القدر بين مختلف المجموعات العرقية، لأن المقاولة في أصلها تتأثر بخصائص وسمات ثقافية، أين تحتوي هذه الأخيرة حسب Green, 1997 على موارد غير ملموسة مثل: المهارة، التقاليد المقاولاتية، الأسرار التجارية، القيم الثقافية، الدعم السوسيو عاطفي الذي يتلقاه المقاتل في مساره، بالإضافة إلى النظرة الايجابية التي توليها المجموعة العرقية للمقاولة، وفي هذا السياق أشار Toulouse et Berner, 1990 حين قال " ينشئ المقاتل المهاجر أو العرقي مؤسسته لأن وظيفة المقاولة تحظى بأهمية وقيمة مرتفعة في سياق مجتمعه الذي ينتمي إليه.

تختلف درجة النزعة المقاولاتية وفق Evans, 1989 حسب حجم المجموعة العرقية، حيث كلما كانت أكبر كلما زادت فرص المبادرات المقاولاتية نظرا لكبر حجم السوق العرقي، ويضيف نفس الباحث متغيرات أخرى تفسر درجة النزعة المقاولاتية، فهو يعتبر أن تحكم الأفراد في لغة المجتمع المستقبل يتناسب عكسا مع درجة توجههم نحو المسار المقاولاتي. أما Robichaud, 2001 فإنه يربط قوة النزعة المقاولاتية

للمجموعة العرقية بمدى قدم تواجدها في المجتمع المستقبل، ونختم بتفسير Paré 2000 للترعة المقاولاتية الذي يعتبر أن توفر المجموعة العرقية على بعض القيم الدينية والممارسات الاجتماعية تزيد من حجم الممارسة المقاولاتية ضمن نسق هذه المجموعة.

#### رابعاً: مقارنة الرأس مال الاجتماعي: Approche du capital social

وفي ختام المقاربات المفسرة للمقالوة العرقية، نشير إلى دور الرأس مال الاجتماعي في تعزيز المقالوة العرقية، حيث يعتبر Pécoud, 2016 أن وجود الموارد العرقية (les ressources ethniques) يخفف لدى أفراد المجموعة من العوائق والتحديات التي يواجهونها من تمهيش وتمييز (عوامل الدفع السلبية)، وتضم الموارد العرقية فرص الدعم وتمويل المشروع، خزان اليد العاملة في إطار المجموعة العرقية، شبكة المعلومات والعلاقات التي تعمل على مشاركة معلومات وفرص الأعمال، كما تشكل "قيمة التضامن" سمة مميزة وخاصة مقترنة بالمجموعات العرقية التي تعتمد أساساً على رأس المال الاجتماعي العرقي.

وبالتالي فإن الانتماء للمجموعة العرقية يتيح مزايا متعددة تسهل من وظيفة المقالوة بين الأفراد المنتمين لتلك المجموعة مثلما أشار Waldinger, 1990 إلى أن التفاعلات والعلاقات القوية التي تنشأ داخل المجموعة العرقية تمنح للمقاولين المحتملين المنفذ للموارد المختلفة (فرص تمويل بقرض دون فائدة، يد عاملة رخيصة، خبرة مقاولاتية)، الأمر الذي يضمن نجاحهم منذ البداية، وبالتالي فإن توفر رأس مال عرقي يعمل على التخفيف من حدة المنافسة بين المقاولين داخل نفس المجموعة العرقية ويقلل من تكاليف المعاملات بينهم، مما يسمح بالحصول على أفضل الأسعار، كما يوفر شركاء في المشروع يتشاركون نفس الثقافة ونفس القيم مما يزيد في الانسجام وروح الفريق، كما يساهم في مشاركة المعلومة وفرص الأعمال ويتيح تنظيمًا اجتماعيًا يقوم على مبدأ التضامن والدعم المتبادل ويسهل من مهمة اندماج الوافدين الجدد في المجتمعات المستقبلية.

#### I. 3- النماذج النظرية المفسرة لظاهرة المقالوة العرقية

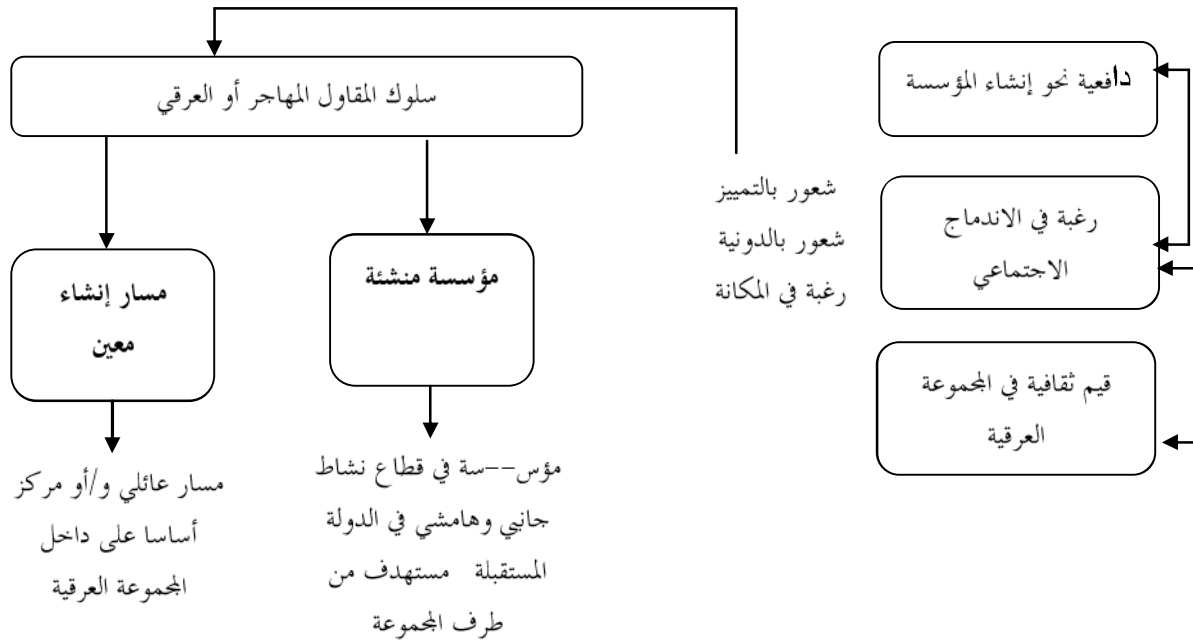
حاول العديد من الباحثين نمذجة ظاهرة المقالوة العرقية، وذلك عبر تحديد مختلف العوامل التي تساهم في تشكيلها والتي يعتبر جزء كبير منها راجع أساساً إلى خصوصيات المجموعات العرقية، وفيما يلي عرض لنموذجين يلخصان بحمل المتغيرات التي تتدخل في مسار إنشاء المؤسسة ضمن سياق المقالوة العرقية.

#### أولاً: نموذج Toulouse et Brenner 1990

يتضمن النموذج المقترح من طرف الباحثين المقاربات الأربع التي تقدم عرضها، ويقوم على فكرة أن بعض المجموعات العرقية تكون لديهم نزعة نحو العمل المقاولاتي أكبر مقارنة ببقية المجموعات، معتمدة في ذلك على مواردها الداخلية ومركزة في مجال نشاطها على قطاعات محددة مما يكسبها أفضلية في المجال، كما أن الحديث عن الثقافة المقاولاتية في سياق المقالوة العرقية يحيل إلى الحديث عن خمسة نقاط مهمة حسب الباحثين وتمثل في:

- أهمية الشبكة الداخلية للمجموعة العرقية والتي توفر رؤوس الأموال وخزان اليد العاملة والدعم المعنوي من خلال قيم التضامن والتكافل
- دور العائلة والأسرة في زرع القيم المقاولاتية
- مجال النشاط الذي يتخصص فيه أفراد المجموعة العرقية
- المسار المتبع ضمن المجموعة والذي يفضي إلى إنشاء المؤسسة
- القيمة المضافة التي يقدمها المقاولون في مجتمعهم ومجموعتهم العرقية

## نموذج رقم 1: نموذج المقاتلة العرقية 1990 Toulouse et Brenner



Source : Toulouse J.M, Brenner G. (1990). **Immigrants as Entrepreneurs : Developing a Research Model**, Montréal, Chaire d'Entrepreneurship Maclean Hunter, rapport de recherche 90-03-02, Mars, 1990.

وبالتالي نرى أن نموذج Toulouse et Brenner 1990 يحدد دوافع المقاتلين في سياق المقاتلة العرقية وفق هذا النموذج في رغبة الفرد الحصول على مكانة في المجتمع الكبير (الدونية الاجتماعية) وكذلك ميل هؤلاء الأفراد إلى إنشاء مؤسساتهم وإبداء توجه كبير نحو ذلك (عوامل ثقافية) وكذلك رغبتهم في استغلال مجالات نشاط مركزة ومحددة لا تلقى إقبالا من المؤسسات في المجتمع الكبير (نظرية تقسيم الأسواق).

## ثانيا: نموذج Waldinger, Aldrich et Ward, 1990

يقوم هذا النموذج على اعتبار أن استراتيجية المقاتلة العرقية تقوم من تفاعل بعدين أساسيين وهما: بنيت فرص الأعمال في المجتمع الكبير والخصائص المميزة للمجموعة العرقية والمتمثلة في ظروف ما قبل الهجرة وطبيعة العلاقة التي تجمعها بالمجتمع الكبير إضافة إلى الكيفية التي تسير بها الموارد المشتركة داخل المجموعة.

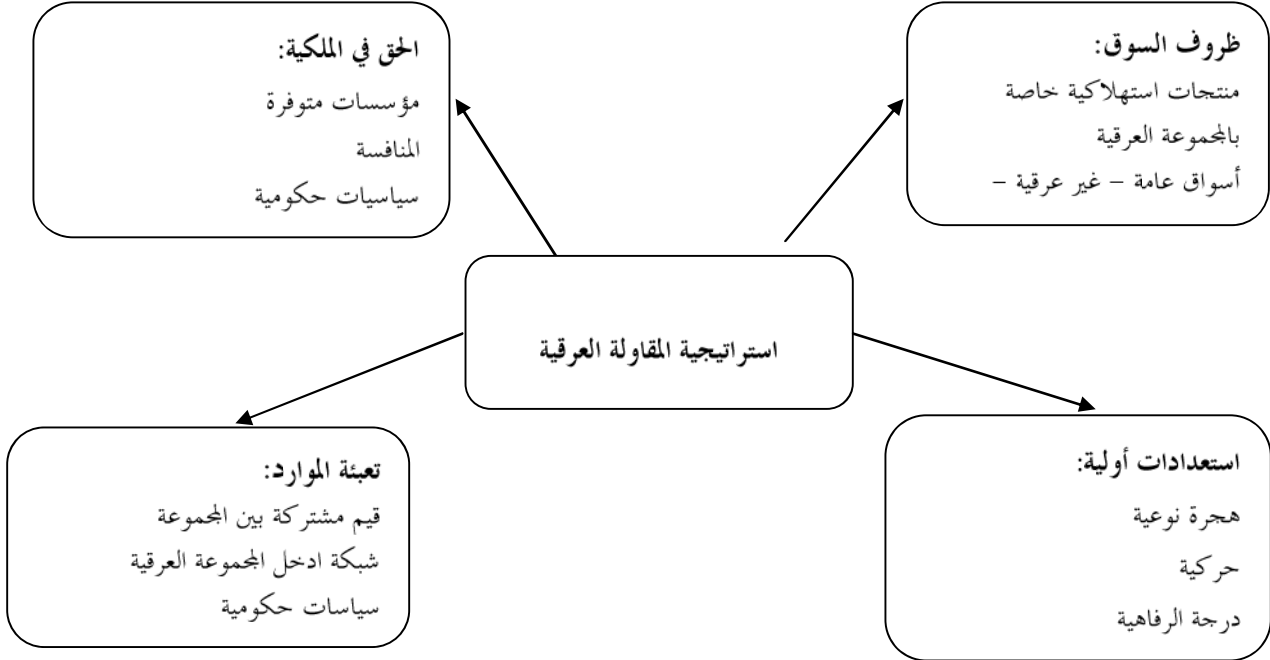
ينقسم سوق فرص الأعمال وفق هذا النموذج قسمين: سوق عرقي تشمل المنتجات الخاصة بالمجموعة والتي تستجيب لاعتبارات دينية وثقافية أو تلك التي تكون موجهة لأفراد المجموعة بهدف تسهيل مهمة الاندماج في المجتمع الكبير (استشارات قانونية، توفير شقق، تنظيم رحلات سفر، تكوين في اللغة) والسوق الآخر هو السوق المفتوح أو الغير العرقي والذي عادة ما يكون في مجالات نشاط جانبية وهامشية بالنسبة للمؤسسات الكبيرة في المجتمع المستقبل، مما يتيح فرصة للمقاتلين في المجموعة العرقية باستغلال هذا الجزء من السوق وتحويله إلى فرصة مقاولاتية. تلعب الخصائص المميزة للمجموعة العرقية دور كبير في ما يتعلق بتوفير الموارد اللازمة للعملية المقاولاتية من فرص تمويل ومعلومات وتكوينات، علاقات مع المجتمع الكبير، خزان يد عاملة، وهذه الموارد لا يمكن الوصول لها بشكل رسمي وخارج حدود المجموعة العرقية، ويعتبر توفر هذه الموارد إضافة إلى استعدادات الأفراد في المجموعة العرقية للتجربة المقاولاتية والتي عادة ما تكون نتيجة ظروف تاريخية ساهمت في تشكيل هذا التوجه أو حالة التهميش والإقصاء التي تتعرض لها المجموعة.

يركز هذا النموذج في تفسير ثقافة المقاتلة ضمن سياق المقاتلة العرقية على العوامل الاقتصادية بدرجة أولى وتنظيم المجموعة، حيث يعتبر أن استراتيجية المقاتلة العرقية تعتمد على توفر استعدادات أولية كوجود عدد معتبر من أفراد تلك المجموعة نتيجة الهجرة وكذلك درجة من الطموح والتنظيم في إطار شبكة، الأمر الذي يسمح لهم باستخدام أمثل لمواردهم من خلال المشاركة المتبادلة، وفي ظل تواجد سوق وسياسات حكومية مشجعة لإنشاء المؤسسات فإن المقاتلة العرقية ستكون نتيجة منتظرة من طرف أفراد تلك المجموعة، والملاحظ في هذا النموذج أنه يستبعد



العوامل الثقافية كعامل مفسر للمقابلة العرقية، وهو ما كان محل انتقاد من العديد من الباحثين الذين يرون في الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجموعة العرقية أهم عامل مفسر للنجاح المقاولاتي لأفراده، وهو ما عبر عنه Portes et Zhou, 1992 بأن الأفراد في المجموعات العرقية رغم فقرهم والتهميش الذي يتعرضون له، غير أنهم يجدون في هويتهم الثقافية الموارد التي تتيح لهم اكتشاف الفرص وإنشاء مؤسساتهم.

نموذج رقم 2: Waldinger, Aldrich et Ward, 1990



Source: Waldinger R, Aldrich H, Ward R. (1990). **Ethnic Entrepreneurs: Immigrant Business in Industrial Societies**, Sage, Newbury Park, p33.

#### الطريقة والأدوات:

-I

كون المقابلة ظاهرة اجتماعية فهي بذلك تملك جذورا في التاريخ، حيث نشأت وتطورت وتشكلت معالمها عبره، فكما يشير بذلك Gasse, 2002 تؤثر مقابلة الماضي على مقابلة الحاضر وتشكل معالمها، لأن مقابلة الماضي لمجتمع أو مجموعة ما تهيئ ما يسمى بالحيط المقاولاتي الذي ينشأ فيه الفرد الذي ينتمي إلى ذلك المجتمع والذي يجد في محيطه أفراد ونماذج من المقاولين، مما يجعل من المسار المقاولاتي أمر معتادا ونشاطا مألوفا لديه، حيث تكون المقابلة في هذا المجتمع كما أشار Reynolds, 1997 نمط حياة يحظى بالثمين والقبول الاجتماعي. يدعوا العديد من الباحثين في مجال علم الاقتصاد إلى تطبيق المقاربة التاريخية على دراسة الحياة الاقتصادية ووقائعها ويلحون على العودة إلى التاريخ لمعرفة تطورها والعوامل التي ساهمت في تشكيلها، حيث وكما أشار بذلك Cuvillier نقلا عن M. Mantoux الذي كتب سنة 1903 "أن كل بحث اجتماعي يجب أن يسبقه تهيئة تاريخية"، وهو ما وجدنا له إشارة أيضا في قول Marcel Mause أن كل ظاهرة اجتماعية عبارة عن فترة من تاريخ جماعة من الناس، إذ تستلزم وراءها دائما تاريخا وتقاليد وعادات ولغة، ويرى الكاتب أن أكثر الظواهر جدة وحداثة كالإبداع مثلا تعتبر مثقلة كثيرا أو قليلا بالماضي، وخاصة لأنها في جزء منها اجتماعية، وفي اعتقادنا نفس الكلام ينسحب على ظاهرة المقابلة في نسق مجتمع بني مزاب الذي تكونت خلال تاريخ طويل وخضعت لتطور عميق بتغير الظروف السياسية السائدة وتطور النشاط الاقتصادي المحيط.

كما قمنا خلال إنجاز هذه الدراسة بتنظيم مقابلات مع مقاولين من مجتمع الدراسة لبحث الأسباب والعوامل التي شجعتهم على ولوج عالم المقابلة واستنتاج العوامل الثقافية والاجتماعية التي جعلت منهم أفرادا مقاولين، وقد بلغ عدد المقابلات 15 مقابلة نصف موجهة، قمنا بتفريغ محتوياتها وتحليل مضمونها، مما مكنا من فهم أعمق لخصائص المقابلة عند بني مزاب.

ومن خلال ما سيتقدم، سنحاول فهم جذور وأصول ظهور النشاط الاقتصادي عند مجتمع بني مزاب ومراحل تطوره عبر الزمن وكذلك مختلف العوامل التي أثرت عليه عبر مقارنة تاريخية تعتمد أساسا على الوثائق الأرشيفية والكتابات السابقة للباحثين في مجال علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتي تناولت مجتمع بني مزاب باهتمام خلال الفترة الاستعمارية.

## II – نتائج الدراسة ومناقشتها:

من خلال بحثنا وقراءتنا في العديد من المراجع التي تطرقت إلى دراسة مجتمع بني مزاب، توصلنا إلى تكوين فكرة عن مختلف المحطات التي شهدتها النشاط الاقتصادي عند مجتمع الدراسة وتحليلها وفق المقاربات المفسرة لنشأة وتطور المقولة العرقية، وقبل ذلك نورد تعريف موجزا عن مجتمع الدراسة وظروف نشأته.

### III.1 – التعريف ببني مزاب كمجموعة عرقية :

يشكل بني مزاب مجموعة بشرية متجانسة من حيث أصلها العرقي، حيث يعتبر ابن خلدون أن بني مصاب و- هي التسمية التي يختارها لبني مزاب- من قبيلة زناتة البربرية التي سكنت منطقة واد مزاب واتخذها موطنها لها، ويطلق على هذا الأخير تسمية "بلاد الشبكة" لكون المنطقة تتخللها عدة أودية لا يتجاوز عمق الواحد منها متر مربع. وتقع منطقة واد مزاب شمال صحراء الجزائر على بعد 490 كلم جنوبا بخط مستقيم، وتربع على مساحة تبلغ حوالي 38 ألف كيلومتر مربع، حيث تضم سبعة مدن وقرى تأسست تدريجيا على مدار 3 قرون وتتمثل في نمطها العمراني وتنظيمها الاجتماعي، وهي العطف، بنورة، غرداية، بني يزقن، مليكة، بريان والقرارة.

بالإضافة إلى الخصوصية العرقية لبني مزاب باعتبارهم من البربر الزناتة، يندرج بني مزاب من حيث العقيدة الدينية تحت غطاء الفكر الإباضي، فبعد أفول الدولة الرستمية الإباضية التي قامت في تيهرت - تيارت حاليا - سنة 909 م - 296 هـ والتي دامت مدة 133 سنة، وبعد سنوات الجفاف والقحط التي أصابت منطقة واد مزاب وسدراته في القرن 11 م - 5 هـ، والتي كانت ملجأ آوى إليه الإباضية الذين فروا من ملاحقات ومطاردات الجيوش الفاطمية وبطش قبائل بني هلال، ضاقت الحياة بالناس ولم يجدوا غير واد مزاب مكانا يلجئون إليه ويحتمون فيه، وبعد جهود الداعية أبي بكر الفرستائي أقنع بني مزاب الذي كانوا على الفكر المعتزلي بقبول هجرة إخوانهم الزناتة الإباضية إليهم، لبدأ بعدها تدريجيا ومنذ القرن 11 م / 5 هـ تحول بني مزاب إلى الفكر الإباضي الذين شكلوا مع فلول النازحين مجموعة متجانسة، أين عرفت تنظيما اجتماعيا ودينيا محكما، حيث تولت هيئة العزابة كتنظيم ديني إلى جانب مجلس تاجماعت كتنظيم مدني إدارة شؤون مجتمع بني مزاب.

### III.2 – عوامل نشأة المقولة العرقية لبني مزاب

تعود بداية النشاط الاقتصادي لبني مزاب إلى القرن 11 م / 5 هـ، حيث وبعد إبادة الدولة الرستمية من قبل الدولة الفاطمية الشيعية بتيهرت سنة 296 هـ / 909 م، بدأت جيوش الفاطميين تتعقب آثار الفلول الناجية وتطاردتهم نحو سفوح الجبال والصحراء، وبعد اجتياح قبائل بني هلال للمغرب الأوسط وما تبعها من مجازر دفعت البقية الباقية من الزناتة الإباضيين إلى الهجرة والهروب بعقيدتها نحو مزاب الذي كان على الفكر المعتزلي قادمة من مختلف المناطق والجهات. وأمام هذه الظروف وبفضل دعوة الشيخ أبي عبد الله الفرستائي إلى وحدة الزناتة المعتزلة - الذي كانوا في مزاب - والنازحين الإباضيين، انصهر الجميع في بوتقة واحدة شكلت مجموعة متجانسة تسمى بني مزاب وتبنى الفكر الإباضي، لتنتقل منذ ذلك الحين رحلة البناء والتشييد، حيث تحول نمط العيش من حياة بدوية كانت تعتمد في العهد المعتزلي على الرعي والزراعة الموسمية إلى نمط حياة حضري يعتمد على زراعة قارة نتج أساسا عن عملية واسعة لحفر الآبار وتشبيد السواقي والسدود.

وباعتبار الظروف الجغرافية القاسية التي تتواجد بها منطقة مزاب والتي وصفها Bourdieu, 2006 بكونها هضبة صخرية تشبه الحمادة، ومنطقة تقع ضمن مجرى الوادي حيث تتجمع بها مجموعة أودية هي جافة في غالب الأوقات، أين تعرف بلاد الشبكة جريان الوادي فقط كل 2 إلى 3 سنوات وهي بذلك حسب الباحث صحراء ضمن صحراء، حيث تتميز بحرارة حارقة في الصيف وبرودة قارصة في الشتاء وبهواء جاف جدا، وأشار Chabert, 1961 أنه من النادر في تاريخ البشرية أن نجد ظروف طبيعية صعبة كالتى تواجد فيها بني مزاب في منطقة الشبكة حيث لا ماء ولا أرض صالحة للزراعة.

لجأ بني مزاب إلى التجارة كمورد عيش يعتمدون عليه في ظل التحديات التي واجهوها في النشاط الفلاحي من ندرة للمياه وصعوبة في المناخ، وذلك رغم الجهود المبذولة في الفترات الأولى لاستيطان الإباضية في مزاب والتي توجت بإنشاء واحات في قلب الصحراء، حيث تم جلب

النخلة التي لم تكن معروفة في واد مزاب من وادي أريغ وسدراته، واستعانوا بخبرة الوافدين الجدد في تعلم تقنيات الزراعة والري، وفي هذا السياق يذكر يوسف حاج سعيد، 2016 بأن إقامة بني مزاب في وادي ميزاب يشكل تحدي كبير أمام الطبيعة حيث الأرض غير الصالحة للزراعة وندرة المياه، حيث وفي البداية وبجهود مضنية تم جلب بذور النخيل من ورقلة لإنشاء واحات، وذلك يعتبر انجازا في ظل عدم وجود الماء حيث تعتبر السنة التي تعرف سيلان الوادي سنة سعيدة.

وأمام هذه العوامل لجأ بني مزاب إلى ممارسة التجارة، حيث بدأت تجارة القوافل تعرف رواجاً عند بني مزاب الذين خرجوا من عزلتهم في تلك المنطقة الصحراوية إلى الآفاق، وبدأ النشاط التجاري في المنطقة يعرف رواجاً والقوافل التجارية تشق طريقها نحو الصحراء والشمال، ما جعل من مزاب قطبا تجاريا جديدا يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب ومحطة لالتقاء القوافل التجارية التي غيّرت من مسلكها الذي كانت عليه عبر وارجلان، وما ساعد في ذلك أيضا خراب سدراته بشكل نهائي سنة 1274 م ثم خراب تمنطيط سنة 1492 م. و يذكر العلامة ابن خلدون أن واد مزاب في نهاية القرن 13 م استطاع أن يجد لنفسه مكانا في محور التبادلات التجارية ويصبح قطبا هاما للقوافل التجارية التي كانت تصل الصحراء بالشمال.

وبالتالي يمكن القول أن جذور الممارسة المقاولاتية لبني مزاب ترجع أساسا إلى عوامل دفع سلبية *facteurs de Push* والتي تتمثل أساسا في الظروف القاسية التي تتواجد بها منطقة مزاب والتي يصفها Amat, 1888 بالمنطقة الطاردة، كما أن الخصوصية الدينية لبني مزاب في انتمائهم للمذهب الإباضي الذي كان يعتبر حينها خارجا عن السلطة، جنى عليهم تربص وتكالب الجيوش والإمارات التي كانت قائمة في تلك الفترة ببلاد المغرب الأوسط، الأمر الذي جعل النجاح المادي لبني مزاب ضرورة حتمية لبقائهم، وهو ما عبر عنه Chabert, 1961 بقوله "النجاح المادي لبني مزاب يفرض نفسه كضرورة حتمية لبقائهم واستمراريتهم كمجموعة بشرية تتميز بخصوصيات دينية وعرقية".

### III.3 - تطور المقاولات العرقية لبني مزاب

خلال القرن 14 م وبحكم نشاط القوافل التجارية بين مدن الشمال والصحراء، وقف بني مزاب على حركية النشاط التجاري بمدن التل، لتبدأ مرحلة ثانية عبر عنها Amat, 1888 بالهجرة الحتمية المؤقتة (*L'immigration temporaire*) من منطقة مزاب إلى مدن التل بالشمال (الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران، مستغانم...)، ويعود استقرار التجار بني مزاب في مدن التل حسب بعض الشواهد والمرويات إلى بداية القرن 14 م كما أشار بذلك Vigourous, 1938، وهو ما أشار إليه *Venture de Paradis* بالقول "كان يقيم بني مزاب بالجزائر قبل وصول العثمانيين بزم"، كما يذكر الأستاذ لمباركية نوار أن استقرار بني مزاب في قرية تازولت القريبة من مدينة باتنة، يعود لسنة 1512م، ولقد كانت مدينة تازولت تعرف بسوق أسبوعية رائجة تتعقد كل يوم ثلاثاء، وبالتالي فإن تواجد بني مزاب بمدينة الجزائر سبق فترة الحكم التركي لمدينة الجزائر.

عرفت فترة الحكم العثماني في الجزائر إقامة بني مزاب علاقات متينة مع الحكام الأتراك، حيث أعلن بني مزاب كامل ولاءهم وإخلاصهم وتفانوا في خدمة مصالحهم مستفيدين من مزايا عديدة منحت لهم، حيث يذكر الكاتب *Venture De Paradis 1789* أن بني مزاب كانوا الأكثر حظوة من حيث المزايا الممنوحة لهم بين المسلمين في الجزائر، وهو ما يؤكد القنصل الأمريكي *Shaler* في وصفه الجزائر سنة 1826م، حيث يقول بأن بني مزاب كانوا يتمتعون بأفضلية في المعاملة ومصلحتهم التجارية كانت تحت حماية سلطة الداي بعقود موثقة وموقعة من طرفه، هذه المزايا جعلت منهم حسب الدكتور عمار بن خروف من الجماعات المهمة التي نشأت في العهد العثماني والتي كان لها وزنها المالي والتجاري، حيث كانوا يتحكمون في الحركة التجارية نحو غدامس من جهة وأقصى الجنوب من جهة أخرى، هذه الحركية التجارية التي تشمل القطر الجزائري جعلت منهم حسب الباحث *René Lepès* أعوان استعلام واستخبار لدى السلطة العثمانية حول القبائل التي تخطط لحراك عسكري يهدف إلى زعزعة الحكم العثماني، ويضيف الباحث بأن بني مزاب ومن خلال اطلاعه على وثائق تاريخية قاموا بإسداء "خدمات جليلة" للسلطة العثمانية. حيث تشير الكثير من الدراسات والكتابات إلى مشاركة بني مزاب في إحباط العديد من محاولات الانقلاب الداخلية وعمليات الاجتياح الخارجية، إضافة إلى الدعم المادي الذي كان يقدمه تجار بني مزاب إلى خزينة البايك وتمويل الجيش الإنكشاري بالمؤونة، الأمر الذي كان سببا في حصولهم على مزايا اقتصادية عديدة كحق الملكية وتسهيل المعاملات والتنقلات وحماية نشاطهم الاقتصادي وتخصيصهم بمجالات نشاط لهم دون سواهم.



خلال فترة الحكم العثماني للجزائر 1518-1830 انتظم بني مزاب في نقابة مستقلة ضمن نقابات البرانية المتواجدة في مدينة الجزائر، وقد عرف بني مزاب لدى سلطة الداي بانضباطهم وتضامهم فيما بينهم، وتأدية الضرائب المفروضة عليهم في آجالها، والتزامهم بطاعة أمينهم الذي يتم تعيينه من طرف الداي، وقد احتكر بني مزاب بإيعاز من الحكام الأتراك قطاعات نشاط حيوية يمكن اعتبارها "بالسوق المحمي" الذي تقدم عرضه في مقاربة عوامل السحب المفسرة للمقاولة العرقية، ومن بين أهم النشاطات التي قام بني مزاب باحتكارها خلال الفترة الحكم العثماني نذكر بإيجاز ما يلي:

**تسيير أفران الخبز والكوشات:** حيث وبالعودة إلى سجلات المحاكم الشرعية وسجلات البايك بالأرشفيف الوطني الجزائري في الفترة 1184 هـ / 1770 م قام الباحث محمد وقاد بإحصاء 59 كوشة في حدود مدينة الجزائر، منها 52 كوشة تابعة لجماعة بني مزاب، 6 كوشات لجماعة الجواجلة وكوشة واحدة لجمع البايك.

**تسيير الرحي وطاحونات الحبوب:** تولت جماعة بني مزاب في مدينة الجزائر إلى جانب تسيير الكوش احتكار الرحي والطاحونات، حيث يذكر *Venture de Paradis* إلى وجود 25 طاحونة في محيط مدينة الجزائر، حيث يقول "كانت جماعة بني مزاب تملك طواحين رحي تديرها البغال أو الجمال، 25 منها خاصة بهم، كل واحدة منها تنتج أكثر من 30 دفعة في اليوم.

**تسيير الجزارات والقصابات:** منحت السلطة التركية لجماعة بني مزاب إلى جملة المزايا والامتيازات حق احتكار مهنة القصابة والجزارة ويذكر Dubois عن بني مزاب أن هؤلاء عمال النشيطين كانوا في عهد ما "الجزائريين الوحيدين في المدينة، ولم يقتصر احتكار بني مزاب لقصابات بيع اللحوم حيث يشير أوندري " وبذلك كان بني مزاب يديرون الجزارات والقصابات وكل ما يتعلق بذلك من ذبح وسلخ وتنظيف للذبائح، كما ورد في مخطوط أسواق مدينة الجزائر أن الداي بابا حسن أرسل سنة 1110 هـ / 1698 م إلى شيوخ بني مزاب وطلب لهم أن يستلموا عملية الذبح لهم وحدهم دون اليهود.

**تسيير الحمامات العمومية:** أسندت السلطة العثمانية في الجزائر مهمة إدارة هذه الحمامات لجماعة بني مزاب، ولقد ورد في مخطوط أسواق مدينة الجزائر نص اتفاق سنة 1110 هـ / 1698 م، ينص على أن من يتخلى عن كراء حمام وتولاه مستأجر من غير جماعة بني مزاب فلا يحق له فصل الطيابين (الذين يعملون في الحمام) كما يذكر يوسف حاج سعيد أن السلطة التركية خصت جماعة بني مزاب بتسيير الحمامات العمومية التي بنتها وذلك لما كان لهذه الجماعة من حظوة عند السلطة الحاكمة.

وبالتالي فإن تطور المقاولة العرقية لبني مزاب خلال الفترة الممتدة من القرن 15 م إلى 19 م كان نتيجة عوامل سحب إيجابية تمثلت في جملة الامتيازات الممنوحة لهم من طرف الحكام الأتراك والمتمثلة في سهولة التنقل من وإلى مزاب، حق الملكية لهم دون غيرهم من البرانية في مدن التل الواقعة تحت سلطتهم، حماية مصالحهم التجارية بعقود موثقة من الداي نفسه، منحهم حق احتكار مجالات محددة كأسواق محمية، كما وجدنا في كتاب أسواق مدينة الجزائر الذي يعد مرجع الحياة الاقتصادية في فترة الجزائر العثمانية قرارا أصدره أحمد باشا سنة 1163 هـ / 1749 م يقضي بتحمل المهن الأخرى للخسارة التي قد يتكبدها بني مزاب في إحدى المهن التي يتقلدونها وفي هذا دليل واضح على مكانة بني مزاب وحظوهم لدى الداي.

وخلال الفترة الاستعمارية للجزائر 1830-1962 حاول بني مزاب الحفاظ على المزايا التي كانوا يتمتعون بها في عهد الأتراك ما جعلهم يسارعون إلى مراسلة السلطة الفرنسية مذكرين إياهم بالاتفاقات والعقود التي بحوزتهم، وهذا بعد المضايقات التي بدأت السلطات الفرنسية تشنها على نقابات البرانية ما جعل الكثيرين منهم يتكبدون خسائر فادحة، وهو ما يذكره المؤرخ أبو القاسم سعد الله في قوله "ومنذ أن دخل الفرنسيون جعلوا هذه الجماعات تحت نظرهم، وحاسبوهم حسابا عسيرا، وضيقوا عليها الخناق، إلى أن أفلس الكثير منها، وتولى الأوروبيين واليهود مهام تلك الجماعات، وقد تحول الكثير من البرانية، أو اليد العاملة الجزائرية التي تأتي إلى المدن للإقامة المؤقتة من أجل العمل إلى عمال غير حرفيين، بل ورجع البعض إلى نواحيهم، وأصدرت السلطات الفرنسية مرسوما يوم 04 جوان 1837 يقضي بإقرار خمس نقابات للبرانية، وتم دعمه بمرسوم آخر بتاريخ 31 جوان 1838 يحدد كيفية تنظيمها، وحافظ بذلك بني مزاب على تنظيمهم الداخلي المحكم بزعامة الأميين، وهو ما أعطى دفعا قويا لتطوير الممارسة المفاوضية خصوصا وأن بنود معاهدة 1853 كما تقدم ضمنت لبني مزاب حماية مصالحهم التجارية وتسهيل انتقالهم ضمن نشاط حركة القوافل التي عملت فرنسا على إعادة بعثها بعد حالة الركود التي عرفتها خلال تلك الفترة، كما تخصص

بني مزاب خلال هذه الفترة في تجارة التجزئة للمواد الغذائية والنسيج، وفي وقت لاحق طوروا من ممارستهم ونافسوا فئة اليهود في مجال تجارة الجملة، حيث بلغت سنة 1960 وحسب ما ورد في دراسة Chabert, 1961 أن حوالي 6000 فرد من بني مزاب يغترب لمدين التل ليمارس التجارة، حيث بلغ عدد المؤسسات التجارية الخاصة بهم 1489 مؤسسة، منها 729 مؤسسة متخصصة في تجارة المواد الغذائية و622 مؤسسة في الأقمشة والنسيج و98 مؤسسة في فروع نشاط متنوعة، بين 50% من تجارة الأقمشة كانت بالجملة ما ولد احتكاكات متكررة مع اليهود الذين يعتبرهم نفس الباحث قريين جدا في عقليتهم التجارية من بني مزاب.

وبالتالي يمكن القول أن بني مزاب وخلال الفترة الاستعمارية استفادوا من التقليد المقاولاتي ومن الأسبقية في التواجد بمدين التل من جهة ومن معاهدة الحماية التي تمت بين مزاب والسلطة الفرنسية والتي وردت في بنودها حماية فرنسا لمصالح بني مزاب التجارية وتسهيل تنقلاتهم من وإلى خارج مزاب، كما يمكن اعتبار تخصص بني مزاب في نشاطات معينة عبارة عن سوق محمي يسهل المهمة للوافدين الجدد كما أشار بذلك Costes, 1994، وبالتالي ساهمت هذه العوامل التي تعتبرها عوامل سحب إيجابية في تعزيز وتطوير الممارسة المقاولاتية لبني مزاب وهو ما انعكس في ارتفاع عدد المؤسسات المنشئة خلال هذه الفترة.

#### III.4 - خصائص المقالوة العرقية عند بني مزاب

يعتبر Chabert, 1961 أن بني مزاب يتميزون بقدرة على العمل المستمر بشكل يثير الاستغراب، وإلى درجة تجعل المرء يعتقد أن الميزابي لا يعيش إلا من أجل عمله، فلا يظهر عليه أبداً أنه يأخذ وقتاً للراحة أو العطلة، فهو على الدوام مشغول من الصباح إلى المساء وحتى خلال المناسبات والأعياد، كما أشار نفس الباحث إلى خصائص أخرى كالانضباط والالتزام، عدم الإسراف وعيش حياة البذخ، فهم يدخرون لتراكم الثروة وإعادة استثمارها في مشاريع أخرى، إضافة إلى خلق الأمانة والرزانة التي يتحلون بها والتي تعد خصائص تساعد الفرد على الممارسة المقاولاتية.

تغطي المقالوة في مجتمع بني مزاب بالثمنين الاجتماعي، حيث تغطي المبادرة الفردية المتمثلة في إنشاء مؤسسة جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة بالتشجيع من طرف أفراد العائلة والمجتمع، وذلك لأن التماسك الاجتماعي عند بني مزاب مرهون بمستواهم الاقتصادي، وهذا الأخير يتحدد أساساً بالمؤسسات الاقتصادية التي يمتلكونها، وهي نفس الفكرة التي أشار إليها Chabert, 1961 بقوله "أن المؤسسات الميزابية تشكل وبالإجماع عامل استقرار وازدهار للاقتصاد الميزابي، كما أن المقاول في نسق هذا المجتمع كما أقر بذلك المستجوبون يغطي بمكانة محترمة، وذلك لما يوفره من مناصب عمل لأفراد مجموعته وخلق للثروة ومساهمة في دعم مشاريع المجتمع وهيئاته العرفية، الأمر الذي يجعل من المقاول منشئ المؤسسات نموذجاً يغطي بصورة ذهنية إيجابية في نسق مجتمع بني مزاب ويتمتع بمكانة مميزة تدفع الأفراد إلى تبني مسار مقاولاتي كخيار مهني.

ويعتبر الرأس المال الاجتماعي من أهم خصائص المقالوة العرقية في مجتمع بني مزاب، حيث ويقومون بتمويل مشروعات الإنشاء عن طريق صيغ تمويلية عرفية مجتمعية عبر ما يسمى بشركات المضاربة، والتي تشكل حسب Costes, 1994 إحدى خصائص المقالوة العرقية، وهو ما يؤكد Chabert, 1961 حين يعتبر أن بني مزاب يتعاملون برأس مال عرقي يشبه إلى حد كبير تقليد اليهود، كما يمكن أن يتم التمويل عن طريق القروض الممنوحة، وتشكل أيضاً المساعدات العينية للموردين من أفراد المجموعة تحفيزاً ودعماً على الانطلاق برأس مال متواضع، وفيما تعلق باليد العاملة فإن بني مزاب يتعاملون مع خزان مجتمعي من اليد العاملة التي تشارك نفس القيم والتقاليد والعادات، كما أن عامل الثقة والأمانة يعتبر حسب مستجوبونا المعيار الأول في خياراتهم، الأمر الذي يدفعهم إلى توظيف من يدركون سيرته ويعرفون خلفيته وجذوره العائلية، ويعتبر توفر يد عاملة محلية من المحفزات التي تدفع الأفراد في هذا المجتمع إلى إنشاء مؤسسات جديدة والتوسع في مؤسسات قائمة، ويتم نقل المعلومة المتعلقة بالأعمال عبر شبكة علاقات المقاول ويتم ذلك بشكل غير رسمي، رغم بعض جهود المؤسسات والمراكز التي تم إنشاءها في السنوات الأخيرة والتي تحاول الاضطلاع بمهمة الإعلام والتكوين والتحفيس بمواضيع وملفات متعلقة بمجال إنشاء وتسيير المؤسسات.

أخيراً تؤثر عقيدة بني مزاب على المقالوة، وذلك من خلال اعتبار أفراد هذا المجتمع كما أشار بذلك المقاولين الذي قابلناهم أن العمل واجب مقدس وطريق لنيل ثواب ومرضاة الله، مما يولد لديهم تلك العزيمة في العمل الشاق الذي وصفه Weber, 1935 أنه من خصائص المذهب الكالفيني الذي ساهم في تطور الرأسمالية، الأمر الذي جعل Chabert, 1961 يشبه المذهب الإباضي بالمذهب الكالفيني في تمجيده للعمل وتقديسه له، كما أن التزام بني مزاب في معاملاتهم وسلوكياتهم من تحليهم بالأمانة وحفظ حقوق الشركاء والأجراء وعدم تورطهم في قضايا

الفساد يوطد الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع التي تشكل أساس رأس المال الاجتماعي وتخلق مناخ أعمال مشجع على الممارسة المقاولانية، ومن جهة أخرى فإن سيرة وأخلاق المقاول تمثل مقياس ومعيّار قبول عقد الشراكة مما يشكل ضبطا اجتماعيا يجبر الأفراد على الالتزام.

### الخلاصة:

### III-

تعتبر المقاولنة العرقية ظاهرة تعرف استقطاب المزيد من الباحثين والدارسين، وذلك لما تقوم به بعض المجموعات العرقية من دور متنامي في اقتصاديات العديد من دول العالم، ويمكن تفسير المقاولنة العرقية كما رأينا سابقا وفق أربع مقاربات، حيث تركز الأولى على عوامل الدفع السلبية والتي قمنا بإسقاطها على مقاولنة بني مزاب على العوامل الجغرافية التي تتواجد بها منطقة مزاب والتي صنفها الباحثون بالمنطقة الطاردة، وكذلك الاضطهاد الذي عرفوه عبر تاريخهم لأسباب سياسية ودينية، الأمر الذي جعل بني مزاب يفكرون في الهجرة المؤقتة نحو مدن التل والاندماج في أنشطة مقاولانية بهدف ضمان بقائهم كمجموعة بشرية تتميز بخصوصياتها الدينية والعرقية، بينما تفسر المقاربة الثانية المقاولنة العرقية على أساس عوامل السحب الإيجابية والتي أرجعناها في مقاولنة بني مزاب إلى المزايا الممنوحة لهم خلال فترة الحكم العثماني من حرية الملكية والأسواق المحمية والتسهيلات والضمانات المقدمة لهم مما ساهم في تطور الممارسة المقاولانية وفرض نفسها في مدن التل وامتد ذلك خلال الفترة الاستعمارية، أين كان يشكل بني مزاب إلى جانب اليهود قوة تجارية لها وزنها، وبخصوص مقاربة السمات الثقافية والرأس مال الاجتماعي فقد تعرضنا إلى خصائص المقاولنة عند بني مزاب والتي رأينا أنها تتركز على خصائص نفسية يتميز بها الفرد الميزابي من حب العمل والتكيف والحاجة للاستقلالية، كما تخطى المقاولنة عند بني مزاب بالتشمين الاجتماعي وتمتع المقاول بمكانة محترمة لما يقدمه من إضافة ودعم للهيئات العرفية تشكل أساس التماسك الاجتماعي في مجتمع بني مزاب، كما تلعب عقيدة بني مزاب دورا مهما في تعزيز النزعة المقاولانية عبر إرساء منظومة أخلاقية تشكل أساس مناخ الأعمال القائم على الثقة والأمانة في مجتمع بني مزاب وكذلك اعتبار العمل واجب ديني مقدس وطريق نحو الثواب ومرضاة الله، رأس مال اجتماعي عرقي متمثل أساسا في توفر خزان من اليد العاملة التي تتقاسم نفس القيم والعادات والتقاليد، بالإضافة إلى فرص تمويلية وفق صيغة شركات مضاربة كبديل عن التمويل البنكي المحظور عند بني مزاب لاعتبارات دينية واجتماعية، كما أن تخصص بني مزاب في مجالات نشاط معين سمح بظهور تقاليد مقاولانية خاصة بهم، وباجتماع هذه المقاربات الأربع نتج من فهم أفضل للمقاولنة في نسق مجتمع بني مزاب.

تعد تخصيص دراسة مستقلة للبحث في طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية التي تسهم في نشر ثقافة مقاولانية إيجابية في نسق مجتمع بني مزاب من المواضيع المطروحة والمهمة، والتي من شأنها أن يستفاد من نتائجها خصوصا إذا قامت بطرح نموذج تصوري في السياسات التي تسعى إلى ترقية المقاولنة وذلك بإدماج العامل الثقافي، لأن المقاولنة في النهاية هي ذهنية قبل أن تكون ممارسة، وهي ظاهرة محكومة بسمات ثقافية ومعايير اجتماعية أكثر من كونها مرتبطة بمدى توفر الموارد المادية والمالية.

### الإحالات والمراجع:

1. أبو القاسم سعد الله، (2005)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط 3، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 295.
2. حاج سعيد يوسف، تاريخ بني مزاب دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ط 4، المطبعة العربية، غرداية الجزائر، 2016، ص 57، 115، 160.
3. الشويهد عبد الله بن محمد، (2006)، قانون أسواق مدينة الجزائر قانون أسواق مدينة الجزائر، تحقيق: الدكتور ناصر الدين سعيدي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط 2، ص 69.
4. عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان، المجلد السابع، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1978، ص 50.
5. حمد وقاد (2009)، جماعة بني مزاب وتفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1112-1246هـ / 1700-1830 م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الدكتورة فلة موساوي القشاعي، جامعة الجزائر، 2010/2009.
6. AMAT CH : **le M'Zab et les Mozabites**, Challammel et cie éditeurs, Paris, 1888, p333
7. Antoine Pécoud. (2012) « **Immigration, entreprenariat et ethnicité** », Métropoles [En ligne], 11 | 2012, mis en ligne le 12 décembre 2012, consulté le 2018-08-03. URL : <http://metropoles.revues.org/4560>, p04.

8. BOURDIEU P (2006), **Sociologie de l'Algérie**, Presse universitaire de France, éditions : Que sais-je ? Paris, p36.
9. CHABERT A : **Le comportement économique des musulmans une exception : les Mozabites**, Revue d'histoire économique et sociale, Vol. 39, No. 3 (1961), p335.
10. Chabert A.(1961). **Le comportement économique des musulmans : une exception : les Mozabites**, Revue d'histoire économique et sociale Vol. 39, No. 3, pp. 330-351
11. CHERIF B. (2015) : le M'Zab étude d'anthropologie, historique et culturelle, Edition sédia, Alger, p 65.
12. Costes L. (1994). **la dimension ethnique : une explication du comportement économique des migrants**, revue française de sociologie, XXXV, 1994, pp231-249.
13. Cuvillier A. (1946). **Introduction à la sociologie**, 3<sup>ème</sup> édition, a Colin, Paris. p134.
14. Esquer G.(1809). **Collection de document inédits/Dubois T.**, Mémoire sur Alger, p. 133.
15. Evans M.D.R. (1889) : **Immigrant Entrepreneurship : effects of ethnic market size and isolated labour pool**, American sociological review, 54(6), p332..
16. Glazer, N., & Moynihan, D. (1963): **Beyond the melting pot: The Negroes, Puerto Ricans, Jews, Italians, and Irish of New York city**. Cambridge, MIT, p126.
17. Green P.(1997). **A resource-Based Approach to Ethnic Business sponsorship : A consideration of Ismailia-Pakistani immigrants**, Journal of small Business Management, October, 35 (4). pp58-71.
18. KLEINCHNECHT Charles (1960); **Monographie De L'arrondissement de Ghardaïa**, Ministère Du Sahara, Département des oasis, Paris, p :02.
19. Light I, Gold S. (2000). **Ethnic Economies**, Academic Press, San Diego, p10.
20. Light I. (1994). **The Ethnic Economy**, Princeton University Press, Princeton, p650.
21. Logan J., Alba R., McNulty T. (1994). **Ethnic Economies in Metropolitan Regions: Miami and Beyond**, Social Forces, p693.
22. Manuel d'économie politique, éditions sociales, Paris, 1955, p 14-15
23. Menzies T, Brenner G., Filion L. (2003). **Social capital, networks and ethnic minority entrepreneurs: transnational entrepreneurship and bootstrap capitalism**, Cheltenham, , p128.
24. Olivier Quang-Tri TRUONG. (2005). **Les entrepreneurs d'origine étrangère en France : le cas des français d'origine Vietnamiennne**, les cahiers du CERGORS, numéro 1, p17.
25. Paré S (2001). **L'Entrepreneurship à Montréal : des prédispositions, du savoir-faire et des stratégies d'ici et d'ailleurs**, Revue organisations et territoires, p49.
26. Paré S. (, 2001). **l'Entrepreneurship à Montréal : des prédispositions, du savoir-faire et des stratégies d'ici et d'ailleurs**, Revue organisations et territoires, p28
27. René lepès, op.cit, p220
28. Robichaud D (2001): **la création d'entreprises par les immigrants : le cas des Québécois d'origine portugaise de la région métropolitaine de recensement de Montréal**, Thèse de doctorat, Montréal, Ecole des hautes études commerciales, p429.
29. Roy G. (1998). **Entrepreneurship immigrant et ethnoculturel au Québec**, Fédération Cosmopolite des chambres de commerce du grand Montréal, p65.

30. SHALER William, Esquisse de l'Etat d'Alger, traduction, X. Bianchi, imprimerie Gaultier-Laguianie, Paris, 1830, p116.
31. Spenner D, Bean F. (1999). **Self-Employment Concentration and Earnings among Mexican Immigrants in the U.S.** Social Forces, p1026.
32. Strüder I. (2003). **Self-employed Turkish-speaking women in London**, The International Journal of Entrepreneurship and Innovation 4 (3), p187.
33. Toulouse J.M, Brenner G. (1990). **Immigrants as Entrepreneurs : Developing a Research Model**, Montréal, Chaire d'Entrepreneurship Maclean Hunter, rapport de recherche 90-03-02, Mars, 1990.
34. Venture de Paradis, (1898) **Alger au XVIII ème siècle**, Fagnan, Adolphe Jordan, Alger, note n°1, p. 210
35. VENTURE DE PARADIS, **ALGER au XVIII siècle**, Tunis, édition Bouslama ,1980, p278.
36. Venture de paradis, Jean-Michel, **Alger au 18<sup>e</sup> siècle**, édition Fagnan, Alger ,1898, p14
37. Vigourous, **L'émigration temporaire des Mzabites dans les villes du Tell Algérien**, la France Méditerranéenne et Africaine, I,4, 1938, p89.
38. Waldinger R, Aldrich H, Ward R. (1990). **Ethnic Entrepreneurs: Immigrant Business in Industrial Societies**, Sage, Newbury Park, p33.
39. Zhou M. (2004). **Revisiting Ethnic Entrepreneurship : Convergencies, Controversies, and Conceptual Advancements**, International Migration Review 38 (3), p1040.

#### كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

دادي حمو إبراهيم: بن عيشة باديس، (2020)، المقاربات النظرية المفسرة لنشأة وتطور المقاولات العرقية وتطبيقاتها على مقاولات بني مزاب نموذجاً -، مجلة المؤسسة، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر : جامعة الجزائر-3، ص.ص 13-25.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقاً لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.  
مجلة المؤسسة مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

**Entreprise Review** is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.



